

## القرار ١٨٩٠ (٢٠٠٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة ٦١٩٨ المعقودة في ٨ تشرين الأول /  
أكتوبر ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن أفغانستان، ولا سيما قراراته ١٣٨٦  
(٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣) و ١٨٣٣ (٢٠٠٨) و ١٨٦٨ (٢٠٠٩)،

وإذ يؤكد من جديد أيضا قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣  
(٢٠٠١) و ١٨٢٢ (٢٠٠٨)، وإذ يكرر تأكيد دعمه للجهود الدولية التي تبذل لاستئصال  
جذور الإرهاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى قراراته ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦)  
و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وإلى قراراته ١٣٢٥  
(٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام  
والأمن، وقراريه ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية  
ووحدةها الوطنية،

وإذ يسلم بأن المسؤولية عن توفير الأمن وإرساء القانون والنظام في جميع أنحاء البلد  
تقع على عاتق السلطات الأفغانية، وإذ يؤكد دور القوة الدولية للمساعدة الأمنية في  
مساعدة الحكومة الأفغانية على تحسين الحالة الأمنية، وإذ يرحب بتعاون الحكومة الأفغانية  
مع القوة الدولية للمساعدة الدولية،

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



وإذ يسلم مرة أخرى بالترابط الذي تتسم به التحديات الماثلة في أفغانستان،  
وإذ يؤكد من جديد أن أوجه التقدم المستدام في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية، وكذلك  
في مسألة مكافحة المخدرات الشاملة لعدة قطاعات، يعزز كل منها الآخر، وإذ يرحب  
بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات باتباع  
نهج شامل،

وإذ يشدد في هذا السياق على ضرورة أن تواصل الحكومة الأفغانية الجهود من أجل  
مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وزيادة المساءلة في دوائرها،

وإذ يشدد على الدور المركزي والمحاييد الذي تواصل الأمم المتحدة أداءه في مجال  
تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادتها للجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي،  
وإذ يلاحظ، في هذا السياق، أوجه التآزر بين أهداف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى  
أفغانستان وأهداف القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وإذ يشدد على ضرورة تعزيز التعاون  
والتنسيق والدعم المتبادل فيما بينهما، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمسؤوليات المحددة  
لكل منهما،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما إزاء ازدياد  
أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات  
المسلحة غير القانونية والمجرمون والضالعون في الاتجار بالمخدرات، والعلاقات المتزايدة القوة  
بين أنشطة الإرهاب والمخدرات غير المشروعة، وما يؤدي إليه ذلك من تهديدات  
محدقة بالسكان المحليين، بمن فيهم الأطفال وقوات الأمن الوطني والأفراد العسكريين  
والمدنيون الدوليون،

وإذ يشجع القوة الدولية للمساعدة الأمنية على أن تقوم، في إطار المسؤوليات  
المحددة لها، بزيادة الدعم الفعال الذي تقدمه إلى الجهود الجارية بقيادة أفغانستان، والتصدي،  
بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية على الصعيدين الدولي والإقليمي، للأخطار التي يمثلها  
إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع، وإذ يسلم بالدور المهم الذي يضطلع به  
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة الأثر السليبي لإنتاج  
المخدرات والمتاجرة بها على الأمن والاستقرار في المنطقة،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه إزاء ما لأعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها  
حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة من آثار ضارة على قدرة  
الحكومة الأفغانية على ضمان سيادة القانون وتوفير الأمن والخدمات الأساسية للشعب  
الأفغاني، وكفالة تمتعه التام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

**وإذ يكرر الإعراب عن دعمه للمساعي المستمرة التي تبذلها الحكومة الأفغانية،** بمساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، من أجل تحسين الحالة الأمنية والمضي في التصدي للخطر الذي تمثله حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى، **وإذ يشدد** في هذا السياق على ضرورة تواصل الجهود الدولية، بما فيها جهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة،

**وإذ يدين** بأشد العبارات جميع الاعتداءات، بما فيها الاعتداءات بالأجهزة المتفجرة المحلية الصنع والهجمات الانتحارية وعمليات الاختطاف التي تستهدف المدنيين والقوات الأفغانية والدولية وأثرها الضار على جهود تحقيق الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، **وإذ يدين كذلك** لجوء حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى إلى استخدام المدنيين دروعاً بشرية،

**وإذ يسلم** بتزايد الأخطار التي تمثلها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة، وبالتحديات المرتبطة بالجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار،

**وإذ يعرب عن** بالغ قلقه إزاء العدد الكبير من الضحايا المدنيين، **وإذ يدعو** إلى الامتثال لأحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين،

**وإذ يسلم** بالجهود الإضافية التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الدولية الأخرى لتقليل خطر وقوع ضحايا من المدنيين إلى الحد الأدنى، **وإذ يرحب** بعزمها على مواصلة تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد، بما في ذلك زيادة التركيز على حماية السكان الأفغان بوصفه العنصر المركزي للبعثة، **وإذ يلاحظ** أهمية إجراء استعراضات مستمرة للتكتيكات والإجراءات المتبعة ومراجعة حصيلة العمليات وإجراء تحقيقات، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية في الحالات التي يسجل فيها وقوع ضحايا من المدنيين عندما تستصوب الحكومة الأفغانية إجراء تلك التحقيقات المشتركة،

**وإذ يسلم** بالتقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن، **وإذ يرحب** بالدعم المقدم في هذا الصدد من قبل الشركاء الدوليين، ولا سيما إنشاء بعثة التدريب في أفغانستان التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والمساهمة في هذه البعثة بقوة الدرك الأوروبية المقرر تشكيلها، والمساعدة المقدمة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية، بما في ذلك عن طريق بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، **وإذ يشدد** على ضرورة مواصلة أفغانستان، سوياً مع الجهات الدولية المانحة، تعزيز الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، وزيادة جهودها في مجال تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية ومكافحة المخدرات،

**وإذ يشدد** في هذا السياق على أهمية إحراز الحكومة الأفغانية لمزيد من التقدم في إنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز المؤسسات القضائية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان داخل أفغانستان، بما في ذلك حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وفي إعادة بناء قطاع السجون في أفغانستان وإصلاحه،

**وإذ يكرر دعوته** جميع الأطراف والجماعات الأفغانية إلى المشاركة البناءة في حوار سياسي سلمي يجري في إطار الدستور الأفغاني، وإلى العمل مع المانحين الدوليين من أجل تنمية البلد الاقتصادية والاجتماعية، وتفاذي اللجوء إلى العنف لا سيما استخدام الجماعات المسلحة غير القانونية، **وإذ يشجع** على تنفيذ برامج لإعادة الإدماج والمصالحة برعاية أفغانية في إطار الدستور الأفغاني وفي احترام تام لتنفيذ التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) وغيره من قرارات المجلس ذات الصلة،

**وإذ يشير** إلى الدور القيادي للسلطات الأفغانية في تنظيم الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات لعام ٢٠٠٩، والدعم المقدم من الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، **وإذ يسلم** بضرورة التحضير في الوقت المناسب وبشكل منظم لانتخابات عام ٢٠١٠، وبضرورة الدعم الدولي في هذا الصدد،

**وإذ يسلم** بأهمية مساهمة الشركاء من بلدان الجوار والمنطقة وكذلك المنظمات الإقليمية في تحقيق الاستقرار في أفغانستان، **وإذ يشدد** على ما للنهوض بالتعاون الإقليمي من أهمية حاسمة بوصفه وسيلة فعالة لتعزيز الأمن والحوكمة والتنمية في أفغانستان، **وإذ يرحب** بالجهود الإقليمية في هذا الصدد،

**وإذ يرحب** بالتنسيق المستمر بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، والتعاون القائم بين القوة الدولية والوجود التابع للاتحاد الأوروبي في أفغانستان،

**وإذ يعرب** عن تقديره للقيادة التي توفرها منظمة حلف شمال الأطلسي، وللمساهمات التي تقدمها دول عديدة إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية وإلى تحالف عملية الحرية الدائمة، بما في ذلك عنصره للحظر البحري، الذي يعمل في إطار عمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان ووفقا لقواعد القانون الدولي السارية،

**وإذ يقرر** أن الحالة في أفغانستان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، **وقد عقد العزم** على كفاءة تنفيذ كامل ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية،

وإذ يتصرف لهذه الأسباب بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية، على النحو المحدد في القرارين ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣) لفترة اثني عشر شهرا بعد ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛

٢ - يأذن للدول الأعضاء المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية القوة؛

٣ - يسلم بالحاجة إلى زيادة تعزيز القوة الدولية للمساعدة الأمنية لكي تلبي جميع متطلباتها المتعلقة بالعمليات، ويهيب في هذا الخصوص بالدول الأعضاء إلى أن تساهم في هذه القوة بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد؛

٤ - يشدد على أهمية القيام، ضمن إطار شامل، بزيادة القدرات الوظيفية والمهنية والمساعدة في القطاع الأمني الأفغاني، ويشجع القوة الدولية للمساعدة الأمنية والشركاء الآخرين على مواصلة جهودهم، حسبما تسمح به الموارد، من أجل تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتوجيهها وتمكينها، بهدف تعجيل التقدم نحو بلوغ هدف جعل قوات الأمن الأفغانية مكتفية ذاتيا وخاضعة للمساءلة ومتوازنة عرقيا توفر الأمن وتكفل سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، ويرحب بالدور القيادي المتزايد الذي تؤديه السلطات الأفغانية في الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية في أنحاء البلد كافة، ويشدد على أهمية دعم الزيادة المزمعة في حجم الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية؛

٥ - يطلب إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تواصل، في تنفيذها ولايتها، العمل بالتشاور الوثيق مع الحكومة الأفغانية والممثل الخاص للأمين العام وتحالف عملية الحرية الدائمة؛

٦ - يطلب إلى قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تزود مجلس الأمن بانتظام، عن طريق الأمين العام، بمعلومات عن تنفيذ ولايتها، وذلك بسبل منها تقديم تقارير فصلية؛

٧ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.